العرب
الأحد 2020/03/08
السنة 42 العدد 11640

غريفيث يدعو من مأرب للتهدئة واستئناف العملية السياسية

رفض حوثي لمساعي السلام في اليمن

تعنت حوثي

يواصل المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث جهوده لإحياء عملية السلام في اليمن رغم إدراكه لكل ما يقع على الأرض ووعيه التام بتواصل التصعيد من قبل المتمرّدين الحوثيين. ورهن الحوثيون مواقفهم وسيادة الشعب اليمني خدمةً لأهداف إيران في وقت يسعى فيه التحالف العربي إلى تخفيف التوتر وإنهاء المأساة التي يتعرض لها الشعب اليمني.

مأرب (اليمن) - دعا المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، السبت، إلى التهدئة بين القوات الحكومية وجماعة الحوثي واستئناف العملية السياسية في البلاد، في وقت تصاعدت فيه حدة المعارك على جبهات القتال المختلفة.

وتحدث غريفيث للصحافيين في مكتب محافظ مأرب سلطان العرادة قائلاً "يمر اليمن بمنعطف خطير، فإما تصمت البنادق ويتم استئناف العملية السياسية، وإما ينزلق البلد مرة أخرى نحو نزاع ومعاناة واسعي النطاق كما نشهد اليوم في مأرب".

ولم يسلم الدور الأممي في اليمن، طيلة فصول الأزمة الحادّة التي يعيشها البلد منذ تفجّر الحرب هناك على أيدي جماعة الحوثي الموالية لإيران قبل خمس سنوات، من انتقادات بفعل ما بدا لكثيرين أنّه تراخٍ في تنفيذ مقرّرات صارمة صادرة عن الهيئة الأممية ذاتها تدين الحوثيين وتحمّلهم مسؤولية ما يجري.

وبعد ساعات من حثّ المبعوث الأممي إلى اليمن على التهدئة في البلاد والعودة إلى استئناف العملية السياسية، قالت جماعة أنصار الله إن الحل في اليمن يرتكز على وقف عمليات التحالف العربي في البلاد.

وقال محمد عبدالسلام، المتحدث الرسمي باسم جماعة الحوثي في تغريدة عبر حسابه بموقع تويتر، "الحل في اليمن يرتكز أولا على وقف العدوان ورفع الحصار، ثم إجراء مفاوضات سياسية جادة".

وفي وقت سابق السبت، وصل غريفيث إلى مأرب قادما من العاصمة السعودية الرياض التي عقد فيها الجمعة لقاء مع رئيس الحكومة اليمنية معين عبدالملك تناولت تطورات الوضع في البلاد وأهمية وقف التصعيد العسكري.

مارتن غريفيث

إما تصمت البنادق وإما ينزلق البلد مرة أخرى نحو النزاع

ويأتي تحرك المبعوث الأممي بعد قرابة أسبوع من سيطرة جماعة الحوثي على مدينة الحزم عاصمة محافظة الجوف (الاستراتيجية)، ما أدى إلى نزوح آلاف الأسر إلى محافظة مأرب المجاورة.

ويأتي ذلك وسط عزم الجيش اليمني على إعادة السيطرة على مدينة الحزم وطرد الحوثيين من كامل المحافظة، فيما تواترت دعوات أممية إلى ضرورة التخلي عن النهج العسكري والعودة إلى طاولة المفاوضات.

وجاءت سيطرة الحوثيين على الحزم بعد أسابيع من سيطرتهم على مساحات واسعة من مديرية نهم الجبلية التي توصف بأنها البوابة الشرقية للعاصمة صنعاء. وبالسيطرة على معظم المحافظة ومديرياتها، تصبح الجوف ثالث محافظة يمنية ملاصقة للسعودية تسيطر عليها ميليشيا الحوثي بعد محافظتي صعدة وحجة.

وتلا سقوط محافظة الجوف تبادل للاتهامات بين العديد من مكونات "الشرعية" حول أسباب الفشل ومن يتحمل مسؤولية انهيار الجبهات وعودة خارطة النفوذ العسكرية إلى ما قبل خمس سنوات ماضية.

واعتبرت مصادر سياسية يمنية حديث مستشار الرئيس اليمني أحمد عبيد بن دغر حول النتائج المترتبة على سيطرة الحوثيين على محافظة الجوف بمثابة رسائل سياسية موجهة للتحالف العربي، وتعبير عن حالة الإحباط في مكونات الشرعية اليمنية، إضافة إلى كونه محاولة مبكرة لإبراء الذمة من التطورات المترتبة على فشل الشرعية ومؤسساتها في إدارة الملفين السياسي والعسكري وتحميل التحالف مسؤولية الإخفاق في استعادة الدولة اليمنية من قبضة الميليشيات الحوثية.

وفتح السقوط المفاجئ لمحافظة الجوف في أيدي الميليشيات الحوثية الحديث مجددا حول أسباب التراجع الكبير في أداء الشرعية اليمنية على الصعيدين السياسي العسكري، وانعكاسات التحولات في خارطة موازين القوى في المشهد اليمني.

وبينما جدد سياسيون تابعون لجماعة الإخوان اتهام التحالف العربي بالتسبب في انهيار الجبهات، ووقف الدعم، حمّلت مكونات سياسية يمنية أخرى قيادة الشرعية وجماعة الإخوان المسيطرة على مفاصلها المسؤولية عن تفكيك الجبهات والانشغال باستكمال سياسة الاستحواذ وإقصاء المكونات الأخرى واختطاف القرار السياسي للشرعية وتكريس ذلك لخدمة الأجندة القطرية.

وربطت مصادر سياسية بين تجدد الاتهامات للتحالف العربي من قبل قيادات يمنية مرتبطة بدائرة مصالح الإخوان وبين الأخبار المسرّبة عن اعتزام قيادة التحالف العربي تغيير سياستها تجاه حالة الترهل والفشل في الحكومة الشرعية والبحث عن مسارات جديدة لمواجهة المشروع الإيراني في اليمن.

واعتبرت مصادر عربية أن سيطرة الحوثيين (أنصار الله) على محافظة الجوف ذات الحدود الطويلة مع المملكة العربية السعودية تشير إلى نيّة هؤلاء التوسّع في اتجاه مناطق يمنية أخرى، خصوصا في اتجاه محافظات جنوبية أُخرجوا منها في عام 2015.

وأوضحت أن ذلك يشير إلى رغبة في زيادة خياراتهم ذات الطابع الجغرافي بما يشمل اليمن كلّه ويؤكّد الطموحات الإيرانية القديمة في إيجاد موطئ قدم للجمهورية الإسلامية في هذا البلد ذي الموقع الاستراتيجي والذي هو جزء لا يتجزّأ من شبه الجزيرة العربيّة.

ولاحظت في هذا المجال أن أهمّية الجوف لا تعود إلى الحدود القائمة بينها وبين السعودية فحسب، بل إلى كونها على تماس أيضا مع محافظات أخرى هي صعدة وعمران وحضرموت.

وأشارت هذه المصادر إلى أن أيّ تمدّد حوثي داخل حضرموت سيعني العودة إلى الحلم القديم لـ"أنصار الله" والقاضي بالسيطرة على اليمن كلّه.

التطبيع مع جبهة النصرة

بهاء العوام
صحافي سوري

تتخذ الولايات المتحدة قرارات متناقضة في الأزمة السورية منذ تفجرها قبل تسع سنوات. لا أجد ذلك عفويا أبدا، ولا أجد مبررا له سوى الرغبة في إطالة أمد الأزمة إلى أطول أجل ممكن. فلطالما امتلكت واشنطن مفاتيح حل الأزمة ولم تستخدمها. وفي كل مساهمة لها يزداد المشهد السياسي والميداني تعقيدا، وتختلط الأوراق ليوأد أي حل يمكن أن يتبلور، وعن طريق أي طرف.

لا تريد الولايات المتحدة حلاً للأزمة عبر الروس ولا تريد إخراجهم من سوريا أيضا. لا تقبل بنصر المعارضة على بشار الأسد ولكنها سلحت جيوشاً من الفصائل. ترفض التطبيع مع النظام ولكنها لا تريد إزاحته عن السلطة. لا تسمح لإيران بالبقاء في سوريا وهي من أطلقت يدها هناك من أجل الاتفاق النووي عام 2015. لا تطلق يد تركيا على الأسد ولكن تسمح لها بالتوغل شمالاً. تشيّد قواعد عسكرية وتستولي على النفط، وتقول إنها لن تبقى في سوريا.

آخر إبداعات واشنطن هو الدعوة إلى التطبيع مع جبهة النصرة. يريدون من الروس أن يكفوا عن معاملتها كجماعة إرهابية ويمدون لها يد الصداقة والتحالف. لا يهم ماذا فعلت الجبهة بسوريا والسوريين خلال سنوات الأزمة. فمهما بلغ سوء أفعالها لن يكون من وجهة نظر واشنطن طبعاً، أبشع مما فعلته حركة طالبان في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001. وها هي اليوم تبرم اتفاق سلام مع الولايات المتحدة وتستعد لاستعادة السيطرة على حكم أفغانستان.

تقارب الولايات المتحدة في طرحها بين التطبيع مع النصرة والتطبيع مع نظام الأسد الذي يسوق له الروس منذ سنتين على الأقل. لسان حال الأميركيين يسأل عن الفارق بين القبول بإرهاب الأسد والقبول بإرهاب النصرة؟ وبالتالي إذا كان التطبيع مع نظام دمشق مقبولاً، فيجب أن يكون التطبيع مع النصرة مقبولاً أيضاً. وهذا ما قد يكون مرضياً بالنسبة إلى الكثير ممن يعيشون مع الجبهة في إدلب وريفها طوال سنوات. ليس بالضرورة لأنهم يؤيدون النصرة وإنما فقط رغبة منهم في إنهاء أزمة إدلب، وتفادي اشتعال الحرب مجددا في بلداتهم وقراهم.

القبول بالمقترح الأميركي ينسف مبدأ الحرب على الإرهاب الذي تأسس على ضوئه التحالف الدولي الذي يستوطن سوريا والعراق منذ أربع سنوات. كما أنه يسفه ما أنجز من دراسات وبحوث ومقالات وتقارير وندوات ومؤتمرات حول الإرهاب وسبل مكافحته عالمياً. فهو ببساطة يفتح باب التسوية مع الإرهابيين، ويكشف عن ازدواجية في معايير الولايات المتحدة إزاء التعامل مع التطرف. فتبدو وكأنها تقبل بإرهابيين وترفض إرهابيين آخرين.

ثمة فارق واضح بين نظام دمشق والنصرة تتجاهله الولايات المتحدة في طرحها هذا. وهو أن النظام لا يزال يمثل حكومة معترفا بها عالميا ومبعوثها يجلس في الأمم المتحدة ومجلس الأمن تماماً كما يجلس المبعوث الأميركي هناك. لا يمثل هذا الاعتراف شرعية سورية بالنظام وإنما شرعية دولية تسمح للروس بأن يتواجدوا في سوريا ويحاربون الإرهاب بالتنسيق مع الأميركيين والأوروبيين وغيرهم. كما أنه يبقي القتل والاعتقال اللذين يمارسهما النظام في إطار جرائم ضد الإنسانية، وليس ممارسات تضعه على قائمة المنظمات الإرهابية عالمياً.

وبغض النظر عن شرعية النظام وإجرامه الذي يلاحق بسببه في المحاكم الدولية، يأتي المقترح الأميركي في خضم المعارك التي عاشتها وتعيشها إدلب. يقول قائل إنه جاء بغرض التهدئة، وينطوي على كثير من الحكمة وقليل من الخبث السياسي. ولكن من يعرف الروس ويتتبع مسار الأزمة السورية منذ بدايتها يدرك أن المقترح الأميركي كان بمثابة صب النار على الزيت لا أكثر.

لأكثر من عام بقيت موسكو تنتظر من أنقرة فصل المعارضة المعتدلة عن جبهة النصرة في إدلب، وفقا لاتفاق سوتشي الموقع بين الطرفين في سبتمبر 2018. وبدل أن تفعل تركيا ذلك، أطلقت يد النصرة في المدينة وريفها حتى تمددت على كامل مناطق المحافظة مستندة بذلك على تفوقها العسكري وحاضنتها الشعبية. أدرك الروس أن تركيا لم ترد يوماً فصل النصرة أو الاستغناء عنها، فقرروا تطبيق اتفاق سوتشي بقوة السلاح. الخيار الروسي هدد الوجود التركي شمال غرب سوريا ووضع مكتسبات تركيا في الأزمة على المحك. فانتفضت أنقرة وتعالى صراخ رجب طيب أردوغان حتى باتت المنطقة بأكملها على شفير حرب عالمية.

القبول بالمقترح الأميركي ينسف مبدأ الحرب على الإرهاب الذي تأسس على ضوئه التحالف الدولي الذي يستوطن سوريا والعراق منذ أربع سنوات

تلخيص من هذا النوع لما جرى في إدلب خلال الأشهر الستة الماضية، يقول بوضوح إن الروس لن يقبلوا بهذا المخرج الأميركي للمأزق في شمال غرب سوريا. وحتى عندما قبل فلاديمير بوتين بعقد قمة مع الرئيس التركي، وجلس معه لساعات طويلة كان الحل الوحيد بالنسبة إليه هو مذكرة ملحقة باتفاقية سوتشي تمنح تركيا المزيد من الوقت لتنفيذ بنودها المعلقة. وافق بوتين على هدنة ترفع يد الفصائل المسلحة عن طريق أم 4 الدولي لتعود الحياة إليه، وقال للأتراك بشكل واضح إن الفصائل المصنفة إرهابية من الأمم المتحدة في إدلب لن تصبح يوماً صديقة لروسيا ولن تمد موسكو يدها لمصافحتها والتسوية معها.

ربما يتغير الموقف الروسي من النصرة بعد سنوات، فتبرم موسكو معها اتفاق سلام كما فعلت واشنطن مع طالبان. لا يوجد ما هو مبدئي أو أخلاقي بالنسبة لغلى الروس كما هو الحال بالنسبة إلى جميع محتلي سوريا من أتراك وإيرانيين وإسرائيليين وأميركيين. أما اليوم فلا مبرر لقبول موسكو بالتسوية مع النصرة. وعلى العكس من ذلك تشكل الحرب على النصرة أقوى مواطن حضور الروس عسكرياً في سوريا، وأكبر أوراق الضغط التي تستخدمها موسكو في أي مفاوضات ميدانية أو سياسية تجريها مع خصومها الدوليين لحل الأزمة السورية.

مصير تقرره القوى الدولية

لبنان يسعى لإعادة هيكلة ديونه بعد تعثر تسديدها

بيروت - أعلن لبنان السبت تعليق سداد سندات يوروبوند، في تخلّف عن دفع ديون للمرة الأولى في تاريخه، مع تأكيده السعي إلى التفاوض حول إعادة هيكلة الدين في ظل أزمة مالية تطال الاحتياطات بالعملات الأجنبية.

وقال رئيس الحكومة اللبنانية حسان دياب في رسالة وجهها إلى اللبنانيين، إنّ الاحتياطات "بلغت مستوى حرجا وخطيرا، يدفع الحكومة اللبنانية إلى تعليق استحقاق الـ9 من مارس من سندات اليوروبوند".

وأضاف دياب "ستسعى الدولة اللبنانية إلى إعادة هيكلة ديونها بما يتناسب مع المصلحة الوطنية عبر خوض مفاوضات منصفة وحسنة النية مع الدائنين كافة".

ويمثل تخلف لبنان عن سداد ديونه بالعملات الأجنبية مرحلة جديدة من مراحل أزمة مالية تعصف باقتصاده منذ أكتوبر الماضي، حيث فقدت الليرة نحو 40 في المئة من قيمتها، ما دفع البنوك إلى فرض قواعد قيدت تعاملات المودعين وأججت الاضطرابات.

وتعتبر الأزمة أكبر خطر على استقرار لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية التي استمرت من عام 1975 إلى عام 1990.

ولدى لبنان سندات دولية بقيمة 1.2 مليار دولار يحين أجل استحقاقها في التاسع من مارس الجاري وتشكل جزءا من ديون لبنان بالعملات الأجنبية البالغة نحو 31 مليار دولار.

وجاء الإعلان الصادر عن الرئاسة عقب اجتماع ضم الرئيس ميشال عون ورئيس الوزراء حسان دياب ورئيس البرلمان نبيه بري وحاكم المصرف المركزي رياض سلامة ورئيس جمعية المصارف سليم صفير.

وجاء في البيان الذي تلاه مدير عام الرئاسة أنطوان شقير "استنادا إلى الخيارات والتصورات المتاحة، قرر المجتمعون بالإجماع الوقوف إلى جانب الحكومة في أي خيار ستعتمده في مجال إدارة الديون باستثناء دفع الديون المستحقة".

وعين لبنان بنك الاستثمار الأميركي "لازارد" ومكتب المحاماة "كليري جوتليب ستين آند هاملتون" الأسبوع الماضي لتقديم المشورة في ما يتعلق بإعادة الهيكلة على نطاق واسع.

وبلغت الأزمة المالية أوجها العام الماضي مع تباطؤ تدفقات رؤوس الأموال واندلاع مظاهرات احتجاجا على الفساد في أجهزة الدولة وسوء الإدارة، وهي الأسباب الجذرية للأزمة.

وشهد الاقتصاد اللبناني المعتمد على الاستيراد تقلصا في الوظائف وارتفاعا في التضخم مع تراجع الليرة، ما زاد من تأجيج الأزمة التي أشعلت الاحتجاجات.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى وصول دين لبنان العام إلى نحو 155 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية 2019، بقيمة تبلغ حوالي 89.5 مليار دولار، مع حوالي 37 في المئة من الدين بالعملة الأجنبية.

وقال نك إزينغر مدير الأسواق الناشئة ذات الدخل الثابت في فانغارد التي تحوز بعض السندات اللبنانية "يبدو التخلف عن السداد متوقعا ومرجحا جدا".

وأضاف "ليس من الواضح مدى السرعة التي يمكن أن يسيروا بها في طريق إعادة الهيكلة أو تأمين صفقة، لأنهم يحتاجون إلى إصلاحات أولا أو حتى إصلاحات مواكبة".